توصية بتوزيع 15 % نقداً و5 % أسهم منحة

14.6 مليون دينار أرباح «الصالحية العقارية» عن 2022

أعلنت شركة الصالحية العقارية عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 14.56 مليون دينار كويتي وربحية سهم بلغت 28.23 فلس للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وبنسبة نمو بالأرباح بلغت 56 % قياساً مع أرباح بقيمة 9.34 مليون دينار كويتي وربحية سهم 17.94 فلس حققتها الشركة في العام السابق.

وكان مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية برئاسة رئيس مجلس الإدارة غازي النفيسي، قد عقد اجتماعه بالأمس، حيث اعتمد فيه البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، كما اقترح مجلس الإدارة توصية بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 15 % (15 فلس للسهم الواحد)، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 5 % لسنة 2022 لمساهمي الشركة، على أن تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة للمساهمين.

غازي النفيسي

وقد أظهرت البيانات المالية لشركة الصالحية العقارية، عن تحقيق نمو ملحوظ في الأداء التشغيلي للشركة خلال عام 2022، فقد سجلت الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنسبة 71 % إلى مبلغ 36 مليون دينار كويتي، وصافي الربح التشغيلي بلغ 27 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو قدرها 67 % بالمقارنة مع العام السابق، ويأتي ذلك بدعم من إيرادات مشروع العاصمة والذي دخل حيز التشغيل منذ نحو عام.

كما كشفت البيانات المالية للشركة في 2022 عن زيادة في إجمالي حجم الموجودات بنسبة قدرها 7 % لتصل إلى 419 مليون دينار كويتي، فيما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى مبلغ 168 مليون دينار كويتي.

وشهد الاجتماع مناقشة واعتماد عدد من التقارير السنوية والإجراءات الرقابية المطلوبة من قبل هيئة أسواق المال وبورصة الكويت مثل تقرير الحوكمة والمسئولية الاجتماعية وغيرها، كما تم النظر في تطور حجم التداول على سهم شركة الصالحية العقارية في البورصة خلال العام الماضي وترقية سهم الشركة ليكون ضمن قائمة الشركات القابلة للتأهيل للسوق الأول في بورصة الكويت، فيما أوصى المجلس بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة السنوية للشركة لمناقشة واعتماد قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.

جلسة حمراء للبورصة بضغط 8 قطاعات

تراجعت مؤشرات البورصة جماعياً في ختام تعاملات أمس الاثنين؛ بضغط 8 قطاعات، وعلى رأسها السلع الاستهلاكية.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 21ر5 نقطة ليبلغ مستوى 7336ر53 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر29 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 19ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5532ر7 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر36 في المئة من خلال تداول 35ر3 مليون سهم عبر 2528 صفقات نقدية بقيمة 4ر5 مليون دينار (نحو 13ر6 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 22ر9 نقطة ليبلغ مستوى 8200ر21 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر28 في المئة من خلال تداول 90ر3 مليون سهم عبر 5974 صفقة بقيمة 33ر2 مليون دينار (نحو 100ر5 مليون دولار).في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 22ر9 نقطة ليبلغ مستوى 5686ر28 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر40 في المئة من خلال تداول 32ر9 مليون سهم عبر 2285 صفقة نقدية بقيمة 4ر3 مليون دينار (نحو 13 مليون دولار).

اللون الأحمر يهيمن على البورصة

وبلغت قيمة التداول أمس 37.76 مليون دينار، وزعت على 125.67 مليون سهم، بتنفيذ 8.50 ألف صفقة.وأثر على أداء الجلسة تراجع 8 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ 0.94 %، بينما ارتفع 3 قطاعات وعلى رأسها التكنولوجيا بـ 3.23 %، فيما استقر قطاعان آخران.

على مستوى الأسهم، تقدم "الديرة" القائمة الخضراء بـ 8.82 %، فيما جاء "بيت الطاقة" على رأس التراجعات بـ 5.95 %.وبشأن الأنشط، فقد تصدر سهم "بيتك" المرتفع 0.11 % نشاط التداولات على كافة المستويات بأحجام بلغت 13.02 مليون سهم، وسيولة بقيمة 11.45 دينار.

تأكيداً على دعمها لذوي الاحتياجات الخاصة

«ساي نت» تستضيف «مقهى 312»

العاملون بمقهى 312 يتوسطون فريق عمل "ساي نت"

في إطار دعمها المستمر لذوي الاحتياجات الخاصة، وتماشياً مع خطتها الاستراتيجية لتطبيق سياساتها للمسؤولية الاجتماعية، استضافت شركة شبكة المعلومات الائتمانية "ساي نت" مقهى 312 في مقر الشركة الرئيسي بالقبلة بتاريخ 12 يناير 2023.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي في شركة شبكة المعلومات الائتمانية "ساي نت" فهد محمد المنيس في بيان صحافي: "يسرنا في ساي نت استضافة مقهى 312، الذي يُعد الأول من نوعه في الكويت والمنطقة، حيث رأت الشركة أن هذه الخطوة مهمة وجادة في دعم المواهب من هذه الفئة الغالية على قلوبنا جميعاً، وضمن مساعيها الدؤوبة لرعايتهم وتشجيعهم ومنحهم الفرصة للانخراط في سوق العمل".

ويقترب مقهى 312 ذو الأجواء الملائكية من عامه الثاني، بعدما باشر العمل في يونيو 2021، في مجمع «دلال مول» بمنطقة السالمية، إذ يسعى القائمون عليه للتوسع بعدما وصل عدد العاملين فيه إلى 16 موظفاً من ذوي الهمم، وذلك من أجل مزيد من الدعم لهذه الفئة الغالية من أبناء المجتمع الكويتي، بعدما نجحوا في إعادة الثقة لمن يعمل معهم، وزرع روح التفاؤل في نفوسهم.

وأضاف المنيس: "ضمن استراتيجياتها عبر السنوات الماضية لتطبيق برامجها للمسؤولية الاجتماعية، وتنفيذاً لتوجيهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، تؤكد ساي نت على توفير جميع سبل الراحة ومد يد العون لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث كانت ومازالت تولي اهتماماً خاصاً بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، والمساهمة في تقديم جميع سبل الراحة لهم".

وأختتم المنيس قائلاً: "ساي نت تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتقها، كما أن التزامها بتلك الواجبات ضمن أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها عبر وضع بصمة حقيقية في المجتمع تساهم في تحسين حياة الآخرين نحو الاتجاه الأمثل، كما انها لن تدخر جهداً في تقديم المساعدة والتشجيع لتلك الفئة من المجتمع، والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الكويتي".

سعياً لإطلاع مجتمع الأعمال الكويتي على مستجدات المشهد الضريبي محلياً وإقليمياً

«كي بي إم جي» تنظم الحدث السنوي حول الضرائب

ضمن جهودها لتقديم نظرة شاملة للتحولات في المشهدين الاقتصادي والضريبي بالكويت، نظمت كي بي إم جي الكويت ندوة حول الضرائب السنوية في فندق فورسيزونز الكويت يوم 13 فبراير الجاري، والتي قدمت نظرة عامة على مستجدات الأنظمة الضريبية محلياً وإقليمياً وعالمياً، تلتها جلسات نقاشية مستفيضة حول القضايا الضريبية الأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن.

وشهدت الندوة حضور نخبة من كبار ممثلي الهيئة العامة للضرائب، وعدد من الشركات والمؤسسات الحكومية بالكويت، ومجالس الأعمال في عدد من الدول منها الصين وإسبانيا.

الدكتور رشيد القناعي، رئيس مجلس إدارة كي بي إم جي الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، ومنطقة بحر قزوين، رحب بضيوف الندوة، وصرح قائلاً "المخاوف الجيوسياسية أدّت إلى تقلبات في أسعار النفط، ما دفع دول المنطقة إلى التفكير في تنويع اقتصاداتها. وبالتالي، باتت هناك حاجة إلى تحسين المنظومات الضريبية كما نشهد اليوم، حيث لجأت العديد من الدول لفرض أنظمة صارمة للضرائب لديها".

وأضاف الدكتور القناعي، "التساهل في فرض الضرائب أصبح من الماضي. واليوم، نحن نشهد أنظمة أكثر تطوراً في هذا المجال، وهي تتطلب المزيد من المهنية والكفاءة في تطبيقها أكثر من أي وقت سابق. نحن لا نشهد ظهور شركات جديدة تقدم عروضاً للحلول الضريبية فحسب، بل نشهد أيضا نمواً في الكفاءات البشرية، والمهارات لدى العاملين في مختلف المؤسسات المعنية بالضرائب. ومن هذا المنطلق، يبدو واضحاً أن هذه المؤسسات بات عليها الاجتهاد في إدارة مواردها، وتدفقاتها النقدية بأساليب أكثر كفاءة مع الاستعداد لما هو قادم".

وأشار الدكتور القناعي إلى أن المنظومة الضريبية في البلاد تشهد تطوراً تدريجياً، وتحدث عن تطور هيئة الضرائب في توظيف التكنولوجيا لضمان الامتثال الضريبي. ولفت الدكتور القناعي إلى أن منظومات الضرائب تتغير على الصعيد العالمي، مؤكداً ضرورة زيادة التركيز على التكنولوجيا والشفافية في هذا المجال على مستوى العالم.

من جهته، تحدث السيد زبير باتيل، رئيس مجموعة التوجيه الضريبي في كي بي إم جي الشرق الأوسط وجنوب آسيا ومنطقة بحر قزوين، عن التحول النموذجي في أنظمة الضرائب وطرق تفعيلها؛ وصرح قائلاً: "نحن نرى اليوم انتشار حركة الضرائب المسؤولة التي بدأت في أوروبا على مستوى منطقتنا. بينما في السابق، كانت العقلية السائدة هي أن إدخال ضرائب جديدة سيقلل من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أننا نرى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية زاد بشكل كبير إلى منطقتنا، على الرغم من التغييرات في المشهد الضريبي".

وخلال الندوة، قدمت كي بي إم جي لمحة عامة عن الاقتصاد الكويتي، نظمت ثلاث جلسات حوارية؛ هي: "مزاولة الأعمال في الكويت" و "التفتيش الضريبي ومستجدات هيئة الضرائب الكويتية"، و "المستجدات الضريبية في المملكة العربية السعودية تسعير المعاملات".

وفي إحدى فعاليات الندوة، قدم جنيد أنصاري، رئيس استراتيجية وبحوث الاستثمار في كامكو إنفست، لمحة عامة عن الاقتصاد، وتحدث عن اتجاهات التضخم، وأداء سوق الأسهم، كما قدم لمحة اقتصادية عن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي تغطي مختلف القطاعات؛ وفي مقدمتها: النفط والغاز والعقارات والمصارف.

أولى جلسات الندوة التي حملت العنوان "ممارسة الأعمال في الكويت" - أدارها الأستاذ فهيم بشير، الشريك في إدارة الضرائب في كي بي إم جي الكويت، وشارك فيها كلٌ من الأستاذ حنان طارق، مدير تنفيذي في كي بي إم جي الكويت، ومينج شو، الشريك في المجموعة القانونية الدولية، وكيفين ديلابلاس هارو، أمين عام مجلس الأعمال الإسباني في الكويت، والمدير الإقليمي لتطوير الأعمال في مجموعة ABDG. وقد تناول المشاركون التحديات والفرص التي قد تواجهها الشركات خلال عملهم في الكويت، كما ناقشوا كيف تعد الكويت أرضاً للفرص، ووجهة استثمارية للعديد من الشركات الأجنبية، وكذلك كسوق متطور يمتلك آفاق نمو رحبة.

جماعية من الندوة

الجلسة الحوارية الثانية ناقشت مستجدات هيئة الضرائب الكويتية، وشارك فيها تشانغفنغ وانغ وهبة عبد الرحمن، المديرين الرئيسيين في كي بي إم جي الكويت، إلى جانب قيزار شاكر، المدير العام والمدير المالي لشركة الخليج للاستشارات. وقد سلط المشاركون الضوء على كيف تتعامل الشركات في مختلف القطاعات بالكويت مع سياسات وإجراءات الهيئة لتتمكن من مواصلة التزامها بقوانين الضرائب الكويتية.

وفي الجلسة الأخيرة، تحدث المشاركون حول أحدث المستجدات الضريبية في المملكة العربية السعودية، وأدار الجلسة ستيفان الخوري، المدير التنفيذي الأول في كي بي إم جي المملكة العربية السعودية، وشارك فيها راهول دينوديا، مدير أول الضرائب بمجموعة الشايع، وعمر أحمد، مدير أول كي بي إم جي الكويت. وقد ركزت الجلسة على رصد تأثيرات التغيير في الأنظمة الضريبية بالمملكة العربية السعودية على الشركات العاملة في مختلف أنحاء منطقة الخليج، كما ناقش المشاركون توقعاتهم حول تأثر الشركات الكويتية بالتغييرات الراهنة؛ مثل تسعير المعاملات، وتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS 2.0).

وإلى جانب الجلسات الحوارية، نشرت كي بي إم جي الكويت أيضاً مطبوعتين هامتين حول المشهد الضريبي في الكويت؛ هما: مزاولة الأعمال في الكويت، ودليل ضرائب الكويت 2023، حيث تقدم كل منهما نظرة شاملة ومفصلة عن السياسات الضريبية والتنظيمية في الكويت، وينتظر أن تكون كل منهما بمثابة دليل إرشادي للشركات المحلية والأجنبية المتطلعة للحصول على فهم كامل للمنظومة الضريبية في الكويت.

واختتم زبير باتيل، "كان الهدف من تنظيم هذا الحدث جمع كافة عملائنا الحاليين والمحتملين تحت سقف واحد ومنحهم الفرصة للتفاعل المباشر مع بعضهم، وكذلك مع عدد من قادة وخبراء السوق. لقد أثمرت مناقشاتنا حول الضرائب، وساعدتنا على فهم كيف يفكر عملائنا، والاطلاع على مستجدات ما يحدث في منطقتنا، وإلى أين تتجه في المستقبل، وهذا يساعد بكل تأكيد في بناء منظومة ضريبية أفضل وأكثر فاعلية".